القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

دليل إرشادات السفر
إلى السعودية

سبتمبر 2026

تُعدّ "القسط لحقوق الإنسان" منظمة غير حكومية مستقلة، تأسست عام 2014 على يد المدافع السعودي عن حقوق الإنسان يحيى عسيري، بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في السعودية. واستلهامًا من كلمة "القسط" العربية التي تعني "العدالة"، تتبنى القسط نهجًا ثابتًا يرتكز على القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما نقوم في القسط بأبحاث ميدانية معمّقة، وننخرط في مناصرة قانونية وعامة على الصعيد الدولي، ونترافع وندافع أيضًا عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، مؤكدين على حماية الحقوق للجميع دون تمييز.

مع ما تتمتع به السعودية من جمال طبيعي واسع ومواقع أثرية تاريخيّة، بدأت في السنوات الأخيرة بالاستفادة من مقوماتها الواضحة كوجهة سياحيّة محتملة، رغم محدوديّة البنية التحتية، وذلك في إطار استراتيجيّة تهدف إلى تنويع اقتصادها. يهدف دليل إرشادات السفر هذا إلى تزويد الأشخاص الذين يفكرون في زيارة المملكة بمعلومات أساسيّة عن أوضاع حقوق الإنسان فيها، ولا سيما أن هذه الأوضاع قد تؤثر في الوقت الحاضر، في بعض الحالات، بشكلٍ مباشرٍ على الزوار الأجانب أيضًا. كما يسعى إلى مساعدتهم على تجنب الوقوع في المشكلات، أو حتى التحوّل، من دون قصد، إلى أدوات دعائية.

لا يتناول هذا الدليل المخاطر الخاصّة التي يواجهها الأشخاص الذين يمارسون أنشطة تجاريّة في السعودية، ولا تلك التي يتعرض لها ملايين العمال المهاجرين الذين يقصدون البلاد للعمل كعمال أو عاملات منازل. كما لا يستعرض بالتفصيل المخاطر الأمنيّة في بعض مناطق المملكة، مثل المناطق الواقعة على طول الحدود الجنوبية مع اليمن، حيث أسهم التدخل السعودي في الحرب الأهلية في تفاقم أزمة إنسانية كبرى. وبدلًا من ذلك، يهدف هذا الدليل إلى تزويد الزوار، ولا سيما أولئك الذين يدركون أثر السياحة في المجتمعات المضيفة ويسعون إلى ممارسة سفر مسؤول وأخلاقي، بمعلومات أساسيّة عن المخاطر والمخاوف ذات الصلة بحقوق الإنسان.

الخلفية

باعتبارها موطنًا لأقدس موقعين في الإسلام، مكة المكرمة والمدينة المنورة، دأبت السعودية منذ عقود على استقبال وخدمة الحجاج والمعتمرين. أما السياحة غير الدينية، فهي ظاهرة حديثة نسبيًا. وفي إطار خطة "رؤية 2030" الاقتصاديّة التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بذلت السلطات جهودًا مكثفة لإنشاء قطاع سياحي سعودي وتطويره. وفي سبتمبر 2019، أُصدرت أولى التأشيرات المخصّصة للسياح غير القادمين لأغراض دينيّة، بما يتيح للزوار الإقامة لمدّة تصل إلى 90 يومًا. كما استثمرت الدولة مبالغ كبيرة في تطوير البنية التحتية السياحيّة، وإنشاء المعالم السياحيّة، وتنظيم فعاليات ثقافيّة ورياضيّة وترفيهيّة واسعة النطاق، استقطبت شخصيات عالمية بارزة. ومنذ تأسيس الهيئة السعودية للسياحة عام 2020، نفذت الهيئة حملات تسويقيّة واسعة، أبرزها حملة "روح السعودية"، بهدف استقطاب الزوار من الخارج، مع استهداف استقبال 150 مليون سائح بحلول عام 2030.

يمكن أن يشكل قطاع السياحة محركًا اقتصاديًا مهمًا للاقتصاد السعودي، إلا أنه يصعب تقييم مدى استفادة الأسرة السعودية العادية من هذا القطاع. فالمواطنون لا يملكون، أو لا يكاد يكون لهم، أي دور في رسم السياسات أو إقرار المشاريع أو تحديد أوجه تخصيص الأموال، في حين تعاني الاحتياجات اليومية في العديد من المناطق، مثل الإسكان والنقل والبنية التحتية الأساسيّة، من التدهور والإهمال. ومع ذلك، فإن السياحة، شأنها شأن المشاريع العملاقة الأخرى والمهرجانات الباذخة التي يرعاها ولي العهد، تسهم في ترسيخ صورة صيغت بعناية للتقدّم والإصلاح والانفتاح، وهي صورة تساعده في الواقع على إحكام قبضته القمعيّة على السلطة.

انتهاكات حقوق الإنسان، وبعضها بات يطال الزوار الأجانب أيضًا

تتناقض الصورة التي يجري الترويج لها على نطاق واسع عن نظامٍ يتجه نحو الانفتاح ويُتيح البلاد للعالم، تناقضًا صارخًا مع الواقع الذي يعيشه كثير من المواطنين السعوديّين، بل وحتى المقيمين الأجانب، والمتمثل في مناخ خانق من الخوف والترهيب، ونمط مستمر من القمع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد شهدت أوضاع حقوق الإنسان في المملكة تدهورًا فعليًا منذ تولي الملك سلمان العرش عام 2015، ثم تعيين نجله محمد بن سلمان وليًا للعهد والحاكم الفعلي للبلاد في عام 2017.

وفيما يلي أبرز بواعث القلق الحقوقية التي ينبغي لجميع الأشخاص الذين يعتزمون زيارة المملكة أن يكونوا على دراية بها:

الاعتقال التعسفي والاحتجاز وأحكام السجن القاسية بسبب ممارسة حرية التعبير

تنعدم في السعودية حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي (مثل الاجتماعات أو المظاهرات ذات الطابع السياسي)، والمشاركة السياسيّة (مثل التصويت في الانتخابات). كما لا توجد منظمات مستقلة للمجتمع المدني أو نقابات عمالية. وعلى مدى عدّة سنوات، شنت السلطات حملات واسعة من الاعتقالات التعسفية، وفرضت أحكامًاإحكام قبضته القمعيّة على السلطة.

بالسجن لمدد طويلة على ناشطين سلميّين، ومدافعين عن الإصلاح، وأفراد عاديّين لمجرد تعبيرهم عن انتقادات، حتى وإن كانت محدودة أو معتدلة. وبموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ذي الصياغة الفضفاضة والطابع القمعي، قد تؤدي منشورات عادية على وسائل التواصل الاجتماعي إلى الاحتجاز والسجن. وفي بعض الحالات، لا يتجاوز النشاط السلمي الذي يؤدي إلى الملاحقة بضع كلمات، أو الإعجاب بمنشور، أو كتابة تعليق واحد. وقد سُجن العديد من معتقلي الرأي ظلمًا لسنوات، بل لعقود في بعض الحالات، بسبب ممارستهم حقهم في التعبير عن آرائهم.

حتى الزوار الأجانب باتوا معرضين لخطر الاعتقال والعقاب بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير، ولا سيما عبر الإنترنت، بما في ذلك المنشورات التي نشروها على وسائل التواصل الاجتماعي قبل دخول المملكة أو أثناء وجودهم فيها. ومن بين الأمثلة الحديثة على استهداف مواطنين أجانب:

- المواطن البريطاني أحمد الدوش، الذي اعتُقل تعسفًا وحُكم عليه بالسجن لمدّة خمس سنوات عقب محاكمة جائرة، على خلفية اتهامات تتعلق باستخدامه وسائل التواصل الاجتماعي، في انتهاك لحقه في حرية التعبير.

- المواطن الفرنسي عمر عبد الفتاح، الذي اعتُقل تعسفًا وأُحيل إلى المحاكمة بتهم تتعلق بمسألة خاصّة بالتأشيرة، وبسبب تعليقات شفهية زُعم أنها "تسيء إلى الحكومة" و"تمجّد أشخاصًا خضعوا للملاحقة القضائية".

- المواطن الهولندي-اليمني فهد رمضان، الذي اعتُقل تعسفًا لمدّة 18 شهرًا قبل الإفراج عنه. ولم تُوجَّه إليه أي تهم رسميًا، إلا أنه أبلغ مسؤولي السفارة الهولندية في الرياض بأنه يعتقد أن سبب احتجازه هو إبداء تعاطف عبر الإنترنت مع أحد منتقدي الأسرة المالكة السعودية.

- المواطن اللبناني حيدر سليم، الذي اعتُقل عام 2022 بعد أدائه مناسك العمرة وإرساله عبر تطبيق "واتساب" مقطع فيديو لنفسه وهو يؤدي لطميّة شيعية، قبل أن يُتداول المقطع لاحقًا على الإنترنت. وقد حوكم بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ولم يُفرج عنه إلا في عام 2025.

- مواطن كندي اعتُقل في أبريل 2023، وخضع للاستجواب بشأن عدد من منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك بسبب تسجيلات الإعجاب التي وضعها على بعض المنشورات.

- مواطن أوروبي احتُجز لمدّة عشرة أشهر، بين نوفمبر 2023 وسبتمبر 2024، من دون توجيه أي تهمة إليه.

- مواطن أمريكي احتُجز لمدّة شهرين من دون توجيه تهم في أواخر عام 2025، بعد نشره مقطع فيديو على منصة تيك توك تناول فيه تجربته أثناء وجوده في المملكة.

يمكن الاطلاع على أمثلة إضافيّة من هذه الحالات على موقع القسط.

ونظرًا لمناخ الخوف السائد وانعدام الشفافية في السعودية، فمن المرجح أن يكون الحجم الحقيقي لحالات الاحتجاز التعسفي أكبر بكثير مما تكشفه الوقائع الموثقة. فكثيرًا ما لا تظهر شهادات المحتجزين إلا بعد الإفراج عنهم وتمكنهم من مغادرة البلاد.

التمييز على أساس الجنس والميول الجنسية

عندما رفعت السلطات في عام 2018 الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات في السعودية، وكانت آنذاك الدولة الوحيدة في العالم التي تفرض مثل هذا الحظر، اعتُبر ذلك، على نحوٍ لافت، دليلًا على بداية عهد جديد من المساواة بين الجنسين. ورغم إلغاء أو تخفيف بعض القيود الأخرى المفروضة على حياة النساء السعوديات منذ ذلك الحين، فإنهن ما زلن يواجهن أشكالًا واسعة من التمييز، ليس على المستوى الاجتماعي فحسب، بل أيضًا بموجب القانون. وقد أُدخلت بعض التعديلات على نظام ولاية الرجل القمعي، الذي يجعل المرأة البالغة خاضعة لسلطة الأب أو الزوج أو الأخ أو حتى الابن، إلا أن هذا النظام لم يُلغَ. فما زالت المرأة، على سبيل المثال، بحاجة إلى موافقة "وليّ أمرها" الذكر لإتمام الزواج، كما يُلزمها القانون بـ"طاعة" زوجها. ولا يزال المدافعون والمدافعات عن حقوق المرأة يواجهون الاعتقال والملاحقة القضائية بسبب نشاطهم السلمي.

وفي إطار جهودها الرامية إلى فتح البلاد أمام السياحة، أعلنت السلطات في عام 2019 تخفيف قواعد اللباس الصارمة المفروضة على النساء، لكن ذلك اقتصر على الزائرات الأجنبيات. وقد أدى استضافة مؤثرات ومؤثرين في المملكة والسماح لهم، لأغراض دعائية، بارتداء ما يشاؤون إلى خلق حالة من الالتباس لدى النساء السعوديات، اللواتي يفترضن بطبيعة الحال أن المعايير نفسها تنطبق عليهن، في حين أنهن لا يتمتعن بهذه الحرية في الواقع. ومنذ ذلك الحين، اعتُقلت العديد من النساء السعوديات بتهمة ارتداء ملابس وُصفت بأنها "غير محتشمة"، رغم أنها تُعد مقبولة تمامًا في معظم أنحاء العالم. ومن بينهن مدربة اللياقة البدنية مناهل العتيبي، التي واجهت الاعتقال والملاحقة على هذه الخلفية.

كما ويظهر تناقض مماثل بين معاملة الزوار الأجانب والسكان المحليّين فيما يتعلق بحقوق المثليات والمثليّين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ففي حين يذكر موقع الهيئة السعودية للسياحة أن المملكة ترحب بالزوار من مجتمع المثليات والمثليّين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، لا يزال المواطنون السعوديون يواجهون خطر الاحتجاز أو الملاحقة القضائية بسبب التعبير عن هوية أو مظهر غير مطابقين للقوالب النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، أو بسبب التصرف أو ارتداء ملابس تُعد غير متوافقة مع الجنس المُسند إليهم عند الولادة.

إلى جانب ذلك، لا يزال القانون السعودي لا يعترف للأشخاص من مجتمع المثليات والمثليّين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية بحقوقهم الأساسيّة، بما في ذلك الحق في عدم التعرض للتمييز. ورغم عدم ورود حالات مُعلنة استُهدف فيها زوار أجانب على هذا الأساس، فإن الإطار القانوني في المملكة يظل صارمًا؛ إذ تُفرض عقوبات مشدّدة على إقامة علاقات جنسية بين شخصين غير متزوجين. وفي حين أن زواج المثليّين غير معترف به مطلقًا في السعودية، تجدر الإشارة إلى أن هذا الحكم لا يقتصر على الأزواج من الجنس نفسه، بل ينطبق على أي شخصين غير متزوجين، بصرف النظر عن جنسهما. ومن النتائج المترتبة على ذلك أن المرأة التي تسعى للحصول على خدمات منع الحمل أو رعاية ما قبل الولادة داخل المملكة تُلزم بتقديم ما يثبت أنها متزوجة.

المحاكمات الجائرة

لا تفي الإجراءات القضائيّة في السعودية، بصورة منهجية، بالمعايير الدولية ولا بضمانات المحاكمة العادلة، وتشتهر المحاكم بتجاهلها للضمانات القانونيّة الأساسيّة. وتشمل الانتهاكات الشائعة حرمان المتهمين من حقهم في الاستعانة بمحامٍ أو الاطلاع على مستندات القضية، والتأخير غير المبرر في الإجراءات، وقبول اعترافات انتُزعت تحت التعذيب، وعقد المحاكمات سرًا. وغالبًا ما يتعرض الأجانب الذين يواجهون محاكمات في المملكة لانتهاكات إضافيّة لحقوقهم، من بينها حرمانهم من الاستعانة بمترجمين فوريّين أو من التواصل مع مسؤولي سفاراتهم أو بعثاتهم القنصلية.

التعذيب وسوء المعاملة في السجون

تُعرف ظروف الاحتجاز في السجون السعودية بقسوتها، وغالبًا ما يتعرض النزلاء لمعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. وقد يواجه المحتجزون المستهدفون الحبس الانفرادي لفترات طويلة، والاختفاء القسري، والتعذيب الجسدي والنفسي. وقد سلطت شهادة مواطن أوروبي احتُجز لمدّة عشرة أشهر من دون توجيه أي تهمة إليه الضوء على هذه الانتهاكات، إذ أفاد بأنه احتُجز في غرفة قذرة يتقاسمها مع أربعة عشر شخصًا، ولم يكن فيها سوى حمام واحد ومرحاض واحد صالحين للاستخدام. وفي الوقت نفسه، تعرض المواطن الفرنسي عمر عبد الفتاح مرارًا لسوء المعاملة والتعذيب على أيدي حراس السجن وعناصر الأمن، بما في ذلك الضرب، والحبس الانفرادي، والتهديد بالقتل، وارتطامه بالحائط بعنف. كما حرمته السلطات من الحصول على الرعاية الطبية اللازمة للإصابات التي لحقت به وللتدهور الخطير في حالته الصحية. وأفاد محتجزون أجانب أيضًا بتقييد تواصلهم مع أفراد أسرهم، وبتعرضهم للتهديد لمنعهم من مناقشة أي جانب يتعلق بظروف احتجازهم أو أوضاعهم الصحيّة أو الإجراءات القانونيّة أو التهم الموجهة إليهم. كما كثيرًا ما تُمنع عنهم زيارات مسؤولي السفارات أو البعثات القنصلية.

عقوبة الإعدام في جرائم المخدرات غير الجسيمة

تُعد السعودية من أكثر دول العالم تنفيذًا لعقوبة الإعدام، وقد شهدت وتيرة الإعدامات فيها تصاعدًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة. فقد نفذت السلطات ما لا يقل عن 345 حكم إعدام في عام 2024، و356 حكمًا في عام 2025، وكان عدد كبير من هذه الإعدامات، في انتهاك للقانون الدولي، على خلفية جرائم مخدرات غير مفضية إلى الوفاة ارتكبها مواطنون أجانب. وينتمي معظم هؤلاء إلى دول آسيوية وأفريقية في بلدان الجنوب العالمي، وهي دول تعتمد اقتصاديًا على السعودية، وغالبًا ما تتردد في استخدام ما تملكه من نفوذ دبلوماسي محدود للدفاع عن مواطنيها. ورغم أن سعي السلطات السعودية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها يُعد هدفًا مشروعًا، فإن لجوءها إلى عقوبة الإعدام لا يشكل انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل يعد أيضًا إجراءً تمييزيًا وغير فعّال. إذ غالبًا ما تطال هذه العقوبة الفاعلين ذوي المستويات الدنيا، مثل ناقلي المخدرات أو الأشخاص الذين وقعوا ضحايا للاستغلال، بدلًا من كبار المتاجرين بها. وكما وثقت منظمات حقوق الإنسان، فإن المحكوم عليهم

بالإعدام في قضايا المخدرات يُلقى القبض عليهم في كثير من الأحيان وبحوزتهم كميات صغيرة من المواد المخدرة، ثم يُجبرون أو يُعذبون لاحقًا لانتزاع اعترافات منهم. كما أن النهج الصارم الذي تتبعه السلطات يخلق مخاطر تطال الزوار القادمين من بلدان الشمال العالمي أيضًا. ففي عام 2023، اعتُقلت مضيفة طيران إيطالية ووُجهت إليها تهم حيازة المخدرات والاتجار بها، بعد العثور بحوزتها على سيجارة واحدة من الماريجوانا. وكانت مهدّدة بعقوبة الإعدام، قبل أن تُخفف العقوبة إلى السجن لمدّة ستة أشهر، إثر وساطة دبلوماسية من مسؤولين إيطاليين.

حظر السفر كإجراء عقابي

في الوقت الذي تعمل فيه الهيئة السعودية للسياحة على استقطاب الزوار إلى المملكة من خلال حملة "روح السعودية"، يخضع العديد من المواطنين السعوديّين لأوامر حظر السفر تحول دون مغادرتهم البلاد. ويُعد كثير من هؤلاء من معتقلي الرأي السابقين الذين أُفرج عنهم في نهاية المطاف، لكنهم ما زالوا يواجهون قيودًا مشدّدة على حرياتهم، بما في ذلك حظر العمل، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والسفر إلى الخارج. وفي بعض الحالات، تمتد أوامر حظر السفر إلى أفراد أسرهم، في شكل من أشكال العقاب الجماعي. وعلاوةً على ذلك، يتعيّن على النساء الأجنبيات المتزوجات من مواطنين سعوديّين الحصول على تصريح خروج من أزواجهن لمغادرة المملكة، وينطبق الأمر ذاته على أطفالهن.

الآثار الأخرى لتطوير قطاع السياحة

تؤثر الجهود التي تقودها السلطات من أعلى إلى أسفل لتطوير قطاع السياحة في السعودية سلبًا في حقوق الإنسان من عدّة جوانب، كما أن استضافة كأس العالم لكرة القدم للرجال 2034 باتت مشوبة بالفعل بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

استخدام عنف الدولة لفرض الإخلاءات الجماعية

شهدت المراحل الأولى من المشاريع العملاقة التي ترعاها الدولة في كلٍ من نيوم، شمال غربي المملكة، ووسط جدة على ساحل البحر الأحمر - وكلاهما من المدن المستضيفة لبطولة كأس العالم لكرة القدم للرجال 2034 - عمليات استيلاء تعسفي واسعة النطاق على الأراضي، إلى جانب تهجير قسري جماعي لآلاف السكان، من دون إخطار كافٍ أو تشاور أو تعويض مناسب. وفي مشروع نيوم، اعتُقل العشرات من أبناء قبيلة الحويطات وسُجنوا، وصدر بحق بعضهم حكم بالإعدام، بسبب احتجاجهم السلمي على عمليات التهجير. كما قُتل عبدالرحيم الحويطي، البالغ من العمر 43 عامًا، برصاص قوات الأمن داخل منزله، بعد أن نشر مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي توثق اعتراضه على تلك الإجراءات. أما في وسط جدة، فقد شهدت المنطقة أيضًا عمليات إخلاء وهدم واسعة النطاق، أسفرت عن تهجير أكثر من نصف مليون شخص.

الانتهاكات الجسيمة لحقوق العمال المهاجرين

تُنفَّذ أعمال إنشاء البنية التحتية السياحيّة الضخمة، إلى جانب الملاعب وملاعب التدريب ومرافق إقامة اللاعبين والجماهير الخاصّة ببطولة كأس العالم لكرة القدم 2034، التي من المتوقع أن تستقطب أعدادًا هائلة من الزوار، على أيدي أعداد كبيرة من العمال المهاجرين ذوي الأجور المتدنيّة والهشاشة العالية، القادمين من بعض أفقر دول العالم. ورغم إدخال بعض الإصلاحات المحدودة خلال السنوات الأخيرة، لا تزال قوانين العمل في السعودية ضعيفة التنفيذ وقاصرة عن توفير الحماية الكافية، كما لا يزال نظام الكفالة سيئ السمعة قائمًا إلى حدٍ كبير. ويعني ذلك أن العمال المهاجرين ما زالوا يواجهون بصورة روتينية انتهاكات تشمل سرقة الأجور، والعمل القسري، وضعف تدابير الصحة والسلامة المهنية، مما يجعلهم عرضة بدرجة كبيرة لمخاطر بيئة العمل، ولا سيما الإجهاد الحراري والإصابات المهنيّة المميتة الأخرى. وفي ظل هذه الظروف، فإن الطلب المتزايد على العمالة المهاجرة لتنفيذ المشاريع العملاقة، وتطوير البنية التحتية السياحيّة، والاستعدادات لاستضافة كأس العالم 2034، يزيد بدرجة كبيرة من مخاطر الاستغلال واسع النطاق، ومن احتمال ارتفاع أعداد وفيات العمال.

أمور ينبغي التفكير فيها قبل السفر

لا يهدف دليل إرشادات السفر هذا إلى ثني أي شخص عن زيارة السعودية، وإنما إلى رفع مستوى الوعي بالمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان في البلاد، وتمكين المسافرين من اتخاذ قرارات مستنيرة. وفيما يلي بعض الأمور التي يجدر أخذها في الاعتبار:

ما الأثر الذي قد تتركه زيارتك على المواطنين السعوديّين العاديّين الذين لا يتمتعون بالحريات التي قد تكون متاحة لك؟ بما في ذلك حرية التفكير والتعبير عن آرائك بين أصدقائك أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وحرية اختيار ما ترتديه.

فقد يواجه المواطنون السعوديون عقوبات قاسية بسبب ممارستهم مثل هذه الحريات، كما أصبح الزوار الأجانب أيضًا معرضين بشكلٍ متزايد لخطر الاعتقال، والمحاكمات الجائرة، والسجن لأسباب قد تبدو بسيطة، مثل تعليقات نشروها على الإنترنت حتى قبل وصولهم إلى المملكة. وتتعرض حقوق المواطنين السعوديّين بصورة منهجية للانتهاك على أيدي السلطات القمعية، التي باتت تستخدم السياحة وقطاع الترفيه للتغطية على هذه الانتهاكات وتعزيز قبضتها على السلطة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على أحدث تقرير سنوي صادر عن القسط، أو التواصل معنا.

إلى الأشخاص الذين يعتزمون زيارة السعودية، ولا سيما أولئك الذين يحرصون على أن يكونوا سياحًا مسؤولين أخلاقيًا، نقول:

إلى جانب الاطلاع على إرشادات السفر الصادرة عن حكومتكم، ينبغي أن تكونوا على دراية بسياق حقوق الإنسان في المملكة، وأن تنظروا في سبل دعم الضحايا من خلال منظمات مثل القسط. ولا تنخدعوا بالدعاية الرسميّة أو بالمشاهد واللقاءات المعدّة سلفًا، بل حافظوا على انفتاحكم في تقييم ما ترونه وتسمعونه. وتذكروا أيضًا أنه قد يكون من الصعب، بل ومن الخطر أحيانًا، على المواطنين السعوديّين والمقيمين التحدث بحرية مع الزوار الأجانب بشأن القضايا الحساسة، إذ قد تدفعهم أجواء الخوف والترهيب السائدة إلى فرض رقابة ذاتية على ما يقولونه.

وإذا قررتم المضي قدمًا في زيارتكم، فنأمل أن تحظوا بتجربة ممتعة، وعند عودتكم، نأمل أن تنظروا في اتخاذ خطوات عمليّة لإظهار دعمكم وتضامنكم مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة والمدافعين عن حقوق الإنسان فيها. ولمعرفة المزيد، يُرجى التواصل معنا.

إلى منظمي الرحلات السياحيّة، والمدونين، وصنّاع المحتوى والمؤثرين، نقول:

نرجو أن تحرصوا على تحقيق توازن مسؤول في المواد التي تنشرونها ومحتواكم، بحيث لا تقتصر على إبراز جمال السعودية الطبيعي ومعالمها السياحيّة، بل تعكس أيضًا القلق البالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها المواطنون السعوديون. وحيثما كان ذلك ممكنًا وآمنًا، سلّطوا الضوء على القضايا الحقوقيّة البالغة الأهميّة وعلى الأفراد المعرضين للخطر. وقبل كل شيء، تجنبوا المساهمة في تضخيم الدعاية المضلّلة التي تروج لها السلطات السعودية، بما تملكه من نفوذ واسع وأدوات قمعيّة، أو الإسهام، ولو من غير قصد، في تعزيز قبضتها على حرية التعبير والحريات الأساسيّة.

القسط لحقوق الانسان
سبتمبر 2026